



PROVISIONAL  
S/PV.2483  
25 October 1983  
ARABIC



# الأمم المتحدة مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين بعد الالفين والاربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣، الساعة ٣٠/١٠

( الاردن )	الرئيس : السيد صلاح
السيد ترويانوفسكي	الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد شاه نواز	باكستان
السيد ناتورف	بولندا
السيد اكاكيو	توغو
السيد اومبا دي لوتيت	زائير
السيد ماشنغادزي	زمبابوي
السيد ليانغ يوفان	الصين
السيد سينكليير	غيانا
السيد لوييه	فرنسا
السيد غاوتشي	مالطة

.../...

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الاخرى. وسيطبع النسخ النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza. مع الحرص على ادخالها على نسخة واحد من المحضر نفسه.

( أ )

سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد تينوكو فونسيكا	نيكاراغوا
السيد فان دير ستويل	هولندا
السيد ليخنتايس	الولايات المتحدة الامريكية

S/PV.2483  
1(a)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٣ .

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)  
المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ بشأن هذا البند في الجلسة الحادية  
والثمانين بعد الالفين والاربعمئة ، أدعو ممثل السنغال الى شغل مقعد على طاولة  
المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد سارى (السنغال) المقعد المخصص له على  
طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين  
والاربعمئة ، أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وسائر أعضاء وفد المجلس الى الجلوس  
الى طاولة مجلس الأمن .

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الامم المتحدة  
لناميبيا وسائر أعضاء الوفد المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين والاربعمائه ادعو السيد بيتر مويشيهانجي الى الجلوس على طاولة المجلس .  
بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد بيتر مويشيهانجي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ادعو ممثلي اثيوبيا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وانغولا ، وبوتسوانا ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسيراليون ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ولدي (اثيوبيا) والسيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد فيغوريدو (انغولا) والسيد لغوايلا (بوتسوانا) والسيد التركي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد كواندا (زامبيا) والسيد كوروم (سيراليون) والسيدة كورونل دي رودريغز (فنزويلا) والسيد بيليتيه (كندا) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد فافوورا (نيجيريا) والسيد كريشنان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس : اود ان احيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تونس والجزائر والجمهورية الديمقراطية الالمانية وسرى لانكا والكويت وكينيا والمكسيك يطالبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس .

ووفقا للممارسة المتبعة فانني اقترح بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .  
نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد سليم (تونس) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد فونسيكا (سرى لانكا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد ابوجي (كينيا) والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، وموجهة من الرئيس بالوكالة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وفيما يلي نصها :

" يشرفني أن أرجو من المجلس أن يسمح لى ، بموجب أحكام المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، أن أشارك في مناقشة المجلس للبند المعنون : الحالة في ناميبيا ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى " .

وفي مناسبات سابقة ، كان مجلس الأمن قد وجه الدعوة الى ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة ، في اطار النظر في المسائل المثبتة في جدول الأعمال . ووفقا لما سبق من ممارسة في هذا الصدد ، أقترح أن يوجه المجلس الدعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى الرئيس بالوكالة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

بما أنه ليس هنالك من اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن نظره الآن في البند ٢ من جدول الأعمال .

المتكلم الأول المسجل على قائمتي هو ممثل نيجيريا . أدعوه الآن الى الجلوس على طاولة المجلس .

اعطي الكلمة لممثل نيجيريا .

السيد فامورا ( نيجيريا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أولا ، يسعدني كثيرا أن أقدم لكم ، سيدى الرئيس ، وأحر تهاني وفد بلادى لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول / أكتوبر . ونحن ننضم أيضا الى المتكلمين السابقين في التعبير عن امتناننا العميق لسلفكم لقيادته مداوات المجلس بمهارة ومقدرة خلال شهر أيلول / سبتمبر . لقد قرأ وفد بلادى بعناية واهتمام كبيرين تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة S/15943 المؤرخة في ٢٩ آب / أغسطس ، بشأن زيارته لجنوب افريقيا واتصالاته التي أجراها هناك . وقد كانت تلك مهمة تتسم بالشجاعة ، ونحن ندين له بالامتنان لذلك . ويمكن أن نتذكر أن زيارة الأمين العام قد تمت بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) المؤرخ في ٣١ أيار / مايو ، الذى طلب أيضا من جنوب افريقيا أن تتعهد تعهدا قاطعا بانها على استعداد للامتنال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بشأن استقلال ناميبيا .

ويتضح من تقرير الأمين العام أنه منذ البداية ، وحتى من قبل زهابه الى جنوب افريقيا ، فان حكومة جنوب افريقيا كانت تحاول يائسة أن تقحم قضايا خارجية ولا صلة لها بالموضوع على المسألة الاساسية ، وهي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أن جنوب افريقيا لم تكن راغبة في تقديم الضمانات اللازمة بشأن تعهداتها تعهدا قاطعا باستعدادها للامثال لذلك القرار . وبدلا من ذلك ، أبلغ ممثلو جنوب افريقيا الأمين العام قبل زيارته ان جنوب افريقيا انما تقبل القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) كمجرد أساس للمزيد من المناقشة ، وانها مستعدة ، دون المساس بموقفها من سائر القضايا الاقليمية ، لمناقشة المسألتين المعلقتين الباقيتين بشأن النظام الانتخابي وفرق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

وقد أبلغنا الأمين العام أنه أثناء مشاوراته ، تم التوصل الى اتفاق مع حكومة جنوب افريقيا بشأن هاتين المسألتين المعلقتين . وبذلك تم التغلب على آخر الصعاب الباقية ولكن حكومة جنوب افريقيا بطريقتها المألوفة تقول الآن أنه رغم حل جميع المسائل المعلقة المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإنه ليس من الممكن احراز المزيد من التقدم صوب تنفيذ خطة استقلال ناميبيا على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون الانسحاب المسبق للقوات الكوية من أنغولا . ان شرط جنوب افريقيا المسبق هو الذي يجعل الآن من المستحيل على الأمين العام أن ينفذ ولايته بشأن تنفيذ خطة استقلال ناميبيا . وعلى الفور رفض الأمين العام وهو محق في ذلك تماما اقحام هذه المسألة الخارجية ليس فقط لأنها تخرج عن اطار ولايته ، ولكن لأنها تخرج أيضا عن اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا نشعر بالدهشة ازاء اقحام جنوب افريقيا مسألة لا صلة لها على الاطلاق بحل المسألة الناميبية ، فان جنوب افريقيا ، سنة بعد سنة ، وجدت ذريعة أو أخرى لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ عام ١٩٧٨ نجدها قد تنصلت دائما من التعهدات الواردة في ذلك القرار . ان سجلها بشأن ناميبيا سجل للوعود غير المنفذة . والحقيقة الواضحة هي أن جنوب افريقيا لم يكن لديها قط - وليس لديها الآن - أية نية للتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الادعاء بعكس ذلك زائف ولن يصمد

أمام فحص سجل جنوب افريقيا المزع الزاخر بالوعود التي لم يتم تنفيذها بشأن مسألة ناميبيا . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، بعد أن حصل على تنازلات تلو أخرى من جميع الأطراف المعنية بما فيها هذا المجلس ، يطالب في بساطة بتنازلات جديدة . فجنوب افريقيا قد تعلقت أولا بالانحياز المزعوم للأمم المتحدة ، وبعد ذلك طالبت جنوب افريقيا باشـتراك مايسي الاحزاب الداخلية ، ثم أثارت صعوبات تتعلق بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، والنظام الانتخابي ، والآن بعد التوصل الى اتفاق بشأن جميع هذه المسائل ، فان جنوب افريقيا تطالب بمزيد من التنازلات . وفي هذه المرة تطلب تنازلا تعرف أنه خارج اطار القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وليس بوسع مجلس الأمن ولا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن يقدماه .

ان رد مجلس الأمن على هذا المطلب الصلف ينبغي أن يكون سريعا وواضحا . فينبغي رفضه فورا باعتباره ذريعة جديدة لعرقلة استقلال ناميبيا . ان هذا المطلب يمثل تحديا خطيرا لسلطة مجلس الأمن ، لقد حان الوقت كي يكشف مجلس الأمن خدعة جنوب افريقيا عن طريق اللجوء الى تدابير تأديبية بموجب الفصل السابع من الميثاق . ان فشل مجلس الأمن في أن يتحرك بسرعة فيقول لجنوب افريقيا ان الكيل قد طفح لن يؤدي الا الى تشجيع النظام العنصرى في جنوب افريقيا على الاستمرار في تعنته .



أود أن أقول باحساس كامل بالمسؤولية ان حكومة جنوب افريقيا لا تحاكم اليوم وحدها هنا . بل ان مجلس الأمن أيضا موضع الاختبار ، لأن شعب ناميبيا والمجتمع الدولي كله ينتظران بصبر يكاد ينفذ رؤية ما اذا كان مجلس الأمن لديه الشجاعة المعنوية والارادة السياسية ليتصرف بشكل حاسم دافعا عن قراراته ومسؤولياته . لقد ظلت مسألة ناميبيا مدرجة على جدول أعمال هذا المجلس قرابة أربعة عقود ، وتطلع شعب ناميبيا طوال هذه الفترة دون جدوى الى مجلس الأمن ، مطالبا بالعدالة وبممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ومنذ الالغاء الرسمي لولاية جنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ تواصل جنوب افريقيا فرض سيطرتها على ناميبيا متحدية بذلك شعب ناميبيا والامم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والرأى العام العالمي . لقد تولت الامم المتحدة في ذلك التاريخ مسؤولية الدفاع عن حقوق ومصالح ناميبيا وشعبها ولكنها حتى الآن عاجزة عن الوفاء بهذه المسؤولية وعن تطبيق مبدأ تقرير المصير على ناميبيا وانهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا .

لقد حاولت الامم المتحدة بكل الوسائل على مر السنين أن تحمل جنوب افريقيا على قبول خطة تسوية مسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات ولكن النظام العنصرى ، مستخدما ذريعة تلوا الأخرى ، عرقل جميع الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية . لقد انتهك النظام العنصرى بصف بالغ ودون عقاب ، قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ناميبيا . وأصاب تحدى جنوب افريقيا الصارخ لقرارات مجلس الأمن ، هيبة هذا المجلس وسلطته الأدبية بضرر كبير قد يصعب اصلاحه . ان رفض حكومة جنوب افريقيا الدائم احترام قرارات مجلس الأمن أمر لا يمكن تناوله ببساطة فهو ينال من دعائم الامم المتحدة ذاتها باعتبارها الاداة الأساسية لصيانة السلم والامن الدوليين .

ان قصة ناميبيا مأساة ليس لشعب ناميبيا فقط ، ولكن لأصحاب الضمائر الحيية في العالم كله . انها قصة مأساوية لشعب مسالم ولكنه أبيض ، تم اخضاعه بالقوة وفرضت عليه

العنصرية المؤسسية . انها قصة القوة الاستعمارية العنصرية ، التي لم تكن على مستوء .  
الولاية الموكولة اليها ، ولا على مستوى معايير القانون الدولي والسلوك الدولي المقبولة .  
قد يكون من الضروري أن نسترعى انتباه مجلس الأمن الى حجم المعاناة التي سببها  
حكم جنوب افريقيا العنصرى للشعب الناميبي . ان نظام الفصل العنصرى الذى ازدرع فسي  
ناميبيا لا يكبح فحسب الحق المشروع للشعب في المشاركة السياسية ، وحقه في عدم الاحتجاز  
دون محاكمة ، وحقه في ألا يتعرض للاعدام التعسفي ، وحقه الثابت في المشاركة الكاملة  
في حياة بلده ، بل انه أيضا يخلق تفاوتا اقتصاديا واجتماعيا يجعل سكان ناميبيا الأصليين  
من أفقر شعوب العالم .

ينبغي أن تركز قصة ناميبيا ان على الحقوق المشروعة لشعب هذا البلد . انها  
ليست مجرد قصة مأساوية للمناورات الدبلوماسية والمفاوضات المطولة . فمنذ انها السيطرة  
القانونية لجنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ أصبح مستقبل الاقليم يمثل قضية واضحة تتعلق  
بحق تقرير المصير لسكانه البالغ عددهم مليون نسمة . ولسوء الحظ ، وقع هذا الهدف  
الواضح في شراك العديد من الحلول الزائفة والقضايا الدخيلة بينما يعاني الشعب الناميبي  
بفضاعة حتى الآن . لقد فرض النفي الاجبارى على حوالي ١٠٠٠٠٠ ناميبي ، أى ما يمثل  
١ في المائة من سكان الاقليم ، وذلك سبب القمع الوحشي الذى تقوم به السلطات العنصرية  
في افريقيا الجنوبية .

ماذا كان رد مجلس الأمن على تحدى جنوب افريقيا الصلف لسلطاته ؟ لقد عرقل  
بعض أعضاء المجلس على نحو متكرر كل جهد بذله مجلس الأمن لاتخاذ اجراء حاسم ضد النظام  
العنصرى لجنوب افريقيا . ففي ١٩٧٤ رفض قرار لمجلس الأمن بطرد جنوب افريقيا من الامم  
المتحدة لعدم تعاونها مع الامم المتحدة ، وذلك بحق النقص الثلاثي الذى استخدمه بعض  
الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وفي العام التالي عرقلت نفس الدول اصدار قرار بفرض  
حظر الزامي على السلاح ضد جنوب افريقيا . وفي ١٩٧٦ استخدمت الدول الثلاث حـق  
النقض في مواجهة قرار آخر بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا . ان فشل مجلس الأمن في اتخاذ  
اجراء حاسم ، شجع جنوب افريقيا على مواصلة رفض التعاون مع الامم المتحدة بشأن ناميبيا .  
ان عمليات الاعاقه المستمرة من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لاتخاذ

اجراءات لممارسة الضغط الدولي ضد جنوب افريقيا وفرض الجزاءات عليها ، عززت اصرار هذا النظام العنصرى على ايجاد تسوية داخلية في ناميبيا تتعارض مع احكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

يُتناهى أحيانا ببساطة ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) كان نتيجة لمفاوضات مكثفة بدأها فريق الاتصال الغربي مع جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودوا، خط المواجهة . الا أنه منذ ذلك الحين لم تثبت جنوب افريقيا سوى التزامها بتفادى تنفيذ هذا القرار مهما كلفها ذلك ، وسوى سعيها في جهودها لفرض تسوية داخلية .

في ايار/مايو ١٩٧٨ هاجم جيش جنوب افريقيا وقواته الجوية مخيم لاجئي سوابو في كيسينغا بأنغولا حيث قتل حوالي ٧٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال وجرح ١٥٠٠ آخرون . وكان الهدف الواضح من هذا العمل هو منع سوابو من قبول خطة التسوية ، ولكن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قبلت هذه الخطة في تموز/يولية ١٩٧٨ بالرغم من ابداء بعض التحفظات بشأنها . لقد أثارت جنوب افريقيا مباشرة اعتراضات جديدة بشأن حجم العنصر العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وسلطات قوات الشرطة التابعة للامم المتحدة ، وموعد الانتخابات . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ورغم معارضة الامم المتحدة ، أجرت جنوب افريقيا الانتخابات الداخلية في ناميبيا . ومع ذلك ، فان فشل المبادرة الغربية ومحاولة فرض الحل الداخلي لم يقنعا فريق الاتصال بممارسة الضغط على جنوب افريقيا عن طريق فرض الجزاءات . لقد كان رد دول الغرب الخمس على جنوب افريقيا ضئيلا او منعدا . ان فشل الدول الغربية الخمس الذريع في النظر في فرض الجزاءات بشكل جدى هو الذى شجع جنوب افريقيا في مناوراتها التسوية ، ومنذ ذلك الوقت فقدت هذه الدول النفوذ الحقيقي الوحيد الذى كان لها لحمل جنوب افريقيا على التعاون .

وفي تلك الفترة ، فان جميع الجهود الجماعية لمجلس الأمن ، وفريق الاتصال ، ودول خط المواجهة ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ثم مؤخرا للأمم المتحدة العام نفسه لتحقيق اتفاق بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) واجهتها

اعتراضات مستمرة من جنوب افريقيا . بل ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مثل تنازلا كبيرا لصالح جنوب افريقيا ، لأنه أضعف معظم أحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي أنشأ أول آلية لتحقيق استقلال ناميبيا . لقد كان هذا انحرافا كبيرا في عدد من الأمور الهامة . ومع ذلك طالبت جنوب افريقيا بتنازلات أكثر . لقد كان اعتراضها يتركز أساسا على وجود قواعد لسوابو في البلدان المجاورة وجاء اقتراح الرئيس الراحل نيتورئيس انغولا بانسحاب منطقة منزوعة السلاح بعرض ٥ كيلومترا على طول حدود ناميبيا ، ففضى على هذه العقبة بشكل مؤقت . وطالبت جنوب افريقيا بعد ذلك بأن تحصل الأطراف المسماة بالداخلية على اعتراف متساو وان يكون لها دور نشط في المفاوضات ، ثم طالبت جنوب افريقيا بانها جميع المساهمات المالية التي تقدمها الامم المتحدة الى برامج سوابو وناميبيا .

ومعد ذلك اقترحت جنوب افريقيا أن تشترك عصابة " يونيتا " في عطية التفاوض وهي العصابة التي تقوم جنوب افريقيا بتمويلها بشكل مكشوف . وخلال كل هذه المحاولات التعويقية التي تقوم بها جنوب افريقيا دافعت الولايات المتحدة ومعها الدول الأعضاء الأخرى في فريق الاتصال عن معارضتها لفرض عقوبات على بريتوريا بحجة انه يمكن التغلب على اعتراضاتها خلال المفاوضات . ومع ذلك فقد كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " في العادة ، وليست جنوب افريقيا ، هي التي تقدم التنازلات بشأن العديد من هذه القضايا على أمل التحرك الفعلي قدما على طريق التنفيذ . وتلست جنوب افريقيا دائما القضايا الجديدة لاثارتها كعقبات أمام خطة التسوية حتى عقد اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، حينما انسحبت جنوب افريقيا - بعد ان هاجمت ما أسمته بتحيز الأمم المتحدة - رافضة أن توقع حتى على اعلان بالنوايا . ان التصرف الشائن الذي صدر عن جنوب افريقيا في جنيف لم يكن معث دهشة للكثيرين الذين توقعوا بحق ان تتبع بريتوريا أسلما تكتيكا آخر للتعويق والمراوغة لعرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ومنذ سنة ١٩٨١ لم يحدث شيء ايجابي يعطي أدنى أمل في أن تتعاون جنوب افريقيا في المستقبل مع الأمم المتحدة دون اتخاذ تدابير عقابية ضد النظام العنصري . وفي فترة ما بين الدورتين عمل فريق الاتصال على ان يحث جنوب افريقيا على التحرك قدما وذلك بترضيها عن طريق تقديم التنازل لتوالتنازل . هذه هي السياسة الجديدة التي أصبحت تعرف باسم " الارتباط البناء " ، والتي تقول خطأ بأن من السهل التأثر على جنوب افريقيا لا قناعها بالتعاون بشأن ناميبيا عن طريق اقامة صداقة وثيقة مع نظام الأقلية البيضاء . وهذا هو منطق الصداقة الحميمة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وهو الموقف الذي تستنكره منظمة الوحدة الافريقية باعتباره تطورا خطيرا للغاية .

وليس ثمة أدنى شك أو تساؤل بشأن الاخفاق الذريع لسياسة الولايات المتحدة المعروفة بالارتباط البناء . فهذه السياسة لم تقدم شيئا لكبح جماح جنوب افريقيا ، بل على العكس ، تشجع هذه السياسة جنوب افريقيا على ان تكون أكثر تشددا وتصلبا مما كانت عليه من قبل . وفي سنة ١٩٨١ ، في أعقاب الغزو الشامل لأنغولا من قبل جنوب افريقيا ، كانت الولايات المتحدة الصوت المعارض الوحيد ، مستخدمة حق النقض لقرار معتدل لمجلس الأمن بادانة الغزو . بل أكثر من ذلك لقد أقت باللوم على "سوابو" وأنغولا للغارة التي قامت بها جنوب افريقيا . ان سياسة الارتباط البناء لا تعدو وأن تكون أكثر من تحالف يقوم على الأمر الواقع بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا . وثمة شواهد اخرى تدل على التقارب المتزايد وتتضمن : توسيع العلاقات العسكرية للولايات المتحدة مع جنوب افريقيا ، والسماح لجنوب افريقيا بإنشاء مزيد من القنصليات في الولايات المتحدة ؛ وتغيير القيود على الصادرات من أجل السماح بزيادة مبيعاتها للقوات العسكرية لجنوب افريقيا وشرطتها ؛ وتدريب الفنيين العالمين في مجال الطاقة النووية في جنوب افريقيا في المنشآت التابعة لحكومة الولايات المتحدة .

ان دول المواجهة ونيجيريا ما فتئت تعطل بحسن النية مع فريق الاتصال ، توقعنا وأما منها أن تظل مبادراتها متوازنة . ولكن الأحداث الأخيرة قد خيبت آمالنا الى حد بعيد وطرحت علامات استفهام كبيرة حول جدوى فريق الاتصال لأن دبلوماسيته غير المتوازنة تلحق ضررا اكيدا بإمكانية التوصل الى تسوية تفاوضية في ناميبيا .

وفي صيف سنة ١٩٨٢ أدت المفاوضات التي دارت بين فريق الاتصال ودول المواجهة الى اتفاق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالفعل . وكل ما تبقى هو ان تختار جنوب افريقيا بين نظامين انتخابيين . ولقد أعد في الحقيقة رسالة تدعو مجلس الأمن الى اصدار قرار آذن بالبدء في التنفيذ . ولكن هذه الرسالة لم ترسل على الاطلاق ، وبدلا من ذلك ووجهنا بمطلب جديد صاغته كل من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، فحواه ان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن أن يبدأ ما لم ينسحب الكوبيون اولا من انغولا ، وهو مطلب تقوم جنوب افريقيا الآن بتقديمه الى الأمين العام .

وليس من الضروري أن نحدد الجذور الأصلية لهذا الطلب الحذر لأن هذا لن يغير من عدم مقبوليته . لقد تبنت حكومة جنوب افريقيا ببساطة هذا الطلب كأحدث شيء في سلسلة اعتراضاتها الطويلة على التنفيذ . ان مسألة الربط أو التوازي ليست جزئية من القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ولا تقع ضمن صلاحية فريق الاتصال أو دول خط المواجهة ففي التفاوض حول خطة الأمم المتحدة للتسوية . وقد اعلنت أنغولا مرارا أن القوات الكومبيية سوف تنسحب فور حصول ناميبيا على استقلالها وزوال تهديد جنوب افريقيا لأمنها . وفي ٤ شباط / فبراير ١٩٨٢ أصدرت أنغولا وكها بلاغا مشتركا بأن القوات الكومبيية سوف تنسحب فور سحب جنوب افريقيا لقواتها من انغولا . وقد ذكر البلاغ أيضا بأن الكومبيين تمت دعوتهم أصلا الى أنغولا بعد غزو جنود جنوب افريقيا ومرتزقتها لأنغولا . ومما أكد صحة مخاوف أنغولا الأمنية تلك الهجمة الضخمة الثالثة لجنوب افريقيا في آب / اغسطس ١٩٨٢ في عمق الاقليم الأنغولي بواسطة قوات جنوب افريقيا واستمرار احتلال جنوب افريقيا لجنوب انغولا . ودلا من تلبية الشواغل الأمنية لأنغولا يبذل حلفاء النظام العنصرى محاولة بغليضة لتصوير أنغولا وكأنها الطرف المتعنن والعقبة أمام استقلال ناميبيا . انهم يحاولون الآن أن يلقوا على انغولا مسؤولية الفشل في تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، بينما يسعون الى اضافة الشرعية على احتلال جنوب افريقيا لانغولا .

ان مسألة كوما هي مجرد خدعة من صنع نظام جنوب افريقيا العنصرى لكسب المزيد من الوقت . وتقدم بكل بساطة لتكون ستارا دبلوماسيا يخفي جهود جنوب افريقيا الرامية الى الانحراف بالجهود الدولية لتحقيق استقلال ناميبيا عن سارها . وينبغي على مجلس الأمن أن يرفض هذا الطلب المتفطرس الذى لا يبرر له بوصفه غريبا عن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ويجب ان يرفض المجلس اضافة الشرعية على هذا الاعتراض عن طريق التفكير بصورة نشيطة في فرض عقوبات على النظام العنصرى اذا تبادى في تعنته . ويجب على مجلس الأمن أن

يثبت التزامه باستقلال ناميبيا بقيامه بالرفض الحازم النهائي لربط الموضوع بانسحاب القوات الكوية .

وفي عام ١٩٣٥ عندما غزت ايطاليا الفاشية الحبشة لم يؤخذ مأخذ الجد نداء الامبراطور هيلاسيلاسي لعصبة الأمم بالتحرك . وكان ذلك أحد الأحداث التي أدت الى انهيار عصبة الأمم والتي نشوب الحرب العالمية الثانية . وبعد حوالي نصف قرن يتقدم شعب نامبيا الآن بندا ٣١ ت مشابهة لمجلس الأمن بان يتحرك ضد المعتدى . ولو فشل المجلس في القيام بالعمل سوف يفقد كل سلطته المعنوية وسوف يشكل ذلك خطأ مأساويا لا يمكن التكهن بعواقبه الكاظمة اليوم . ولا ينبغي للمجلس أن يكرر خطأ عام ١٩٣٥ .

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها

الى ، وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .  
المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الجزائر . وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس .  
اعطي الكلمة لممثل الجزائر .



السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، ان توليكم رئاسة مجلس الأمن يتيح لي الفرصة لأن أوجه لعمثل بلد شقيق أحر التهانسي من جانب وفد الجزائر ، ولأن أعرب لكم باعتباركم زميلا يتميز بالخبرة والحكمة عن اقتناعنا بأنكم ستقودون أعمال المجلس بطريقة ماهرة ومخلصة . وأود أن أهنيئ أيضا سلفكم ، صد يقنا السفير نوبل سينكلير مثل غيانا .

ان الطريق المسدود الذي وصلت اليه مسألة ناميبيا ، والذي يصفه البعض بمشاعر لا تخلو من المرارة ليس في الحقيقة طريقا مسدودا على الاطلاق . فالطريق المسدود هو طريق لا يوجد له مخرج . وهذا هو ما تريد جنوب افريقيا التي خلقت هذه الحالة أن تقنعنا به من أجل ادامة سيطرتها على ناميبيا . ان الأمين العام الذي نكرر له هنا الاعراب عن امتناننا للجهود التي يبذلها دوما وفق الولاية التي انيطت به بموجب القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) ، يحدد بوضوح المسؤولية في نهاية تقريره الوارد في الوثيقة S/15943 بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، عند ما يذكر :

” أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لا يزال يجعل الشرع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا ” . ( S/15943 ، الفقرة ٢٥ )

لذلك فان السؤال هو كيف يمكن اجبار جنوب افريقيا على تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وقريبا سوف تمر حوالي ٢٠ سنة منذ أن أنهت الجمعية العامة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وكان ذلك في ١٩٦٦ ، على وجه التحديد . وقريبا ستمر حوالي ١٠ سنوات منذ أن أعلنت محكمة العدل الدولية عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . ومنذ خمسة أعوام مضت بالضبط اتخذ مجلس الأمن ، هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة ، القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي حدد بجلاء السبيل الذي يجب اتباعه بغية تحقيق الهدف الذي كرسه توافق الآراء لدى الأمم ، ألا وهو تحقيق استقلال ناميبيا في ظل سيادتها التامة وسلامتها الاقليمية الكاملة .

ان الأمين العام من ناحية ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من الناحية الأخرى ، يؤدي كل منهما بأمانة المهام المناطة به . وتقدم بلدان خط المواجهة للأمين العام تأييدها ، وذلك بحرص مثالي على بذل كل ما في وسعها لمساعدة الأمم المتحدة على القيام بعملها المتمثل في تصفية الاستعمار .

ان جنوب افريقيا وحدها هي التي مازالت تختلق ذرائع جديدة لكي تستمر في احتلالها لناميبيا . ففي البداية أثارَت مسألة التحيز المزعوم من جانب الأمم المتحدة ؛ وبعدها كان هناك مسألة النظام الانتخابي غير المرغوب . واليوم ، هناك مسألة الربط المزعوم بين مبدأ الاستقلال الناميبي والقيود الذي تحاول جنوب افريقيا أن تفرضه على حقوق وسيادة دولة مجاورة . ان هذا الأمر يعتبر سخفا مطلقا ان لم نقل أنه بالغ الخطورة . وما هو أخطر من ذلك أن ممثل بريتوريا قد ذكر في هذه القاعة بالذات منذ بضعة أيام فقط بأن موقف حكومته موقف لا رجعة فيه وأنه يحظى بالتأييد في اطار المجتمع الدولي .

ان ارنولد توينبي بعد أن استقى درسا من خبرة الحربين العالميتين ، كتب في عام ١٩٥٠ :

" ان ما تقتضيه الحالة بوضوح هو المشاركة الطوعية من جانب الشعوب المحبة للسلم في العالم بقوة وتلاحم كافيين حتى يستحيل مهاجمة هذه الشعوب من جانب كل من يرفض أو ينتهك عهدا الخاص بالأمن الجماعي " .  
وبالفعل ، فان هذا الحد الأدنى من التلاحم يفتقر اليه اليوم ، حيث ان جنوب افريقيا قادرة على الحضور هنا لتتحدى مؤسستنا . واذا سمح أن يجري تصوير عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا عن طريق المنظور المشوه للعلاقات بين الشرق والغرب واقحامها بالقوة في اطار علاقات النزاع بين القوى ، فان هذا يضر ضررا كبيرا بالجهد المشترك الذي يسعى الى تحقيق استقلال ناميبيا والذي ينظمه مجتمع الأمم بايمان وصبر ومثابرة .

وهذا يوضح مدى ضخامة المسؤولية التي يتحملها أمام التاريخ الذين يؤول اليهم ، بسبب دورهم وتأثيرهم ومكانتهم في فريق الاتصال ، واجب خاص يتمثل في المشاركة في العمل الجماعي حتى تفسح القوة في ناميبيا الطريق أمام عودة الشرعية والعدالة وحتى ينتصر الكفاح في سبيل الحرية .  
ان هذه الحالة تقوى من تعنت بريتورا وتحديها وتتيح لها أساسا للمضي في رفضها وتهريبها .

ومن الواضح أن المسؤولية التي تتحملها أغلبية المجتمع الدولي في الربط بين عملية تصفية الاستعمار في اقليم وبين قرار وطني سيادي من جانب دولة ، تعتبر مسؤولية ثقيلة . ان اقرار هذا الربط يحرف كل الحقائق المقدسة والمعترف بها فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . انه يغير مسار الأمور تغييرا خطيرا . وهو غير مشروع ولا أساس له ومخالف للطبيعة .

هل نسينا أم أن هناك محاولة لاختفاء واقع أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الاحتلال غير المشروع ، مشكلة احتلال ناميبيا غير المشروع بالقوة ، وأنه من أجل مواصلة الاحتلال من جهة واخضاع البلدان الافريقية من جهة أخرى ، شنت جنوب افريقيا نفسها الحرب على البلدان المجاورة في نفس اللحظة التي أجبر فيها حايغها ، الاستعمار البرتغالي ، على الانسحاب ؟ وبعد مرور عدة أسابيع فقط على تحرير أنغولا في ١٩٧٤ ، توغلت قوات جنوب افريقيا داخل أراضي أنغولا ، وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، عندما أعلنت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا انشاء جمهورية أنغولا الشعبية ، كانت قوات بريتوريا تسيطر على كامل جنوبي أنغولا حتى محور لوبيتو - لوينا ؛ وبعبارة أخرى ، عدة مئات من الكيلومترات شمالي الحدود الناميبية . وفي الحقيقة ، هذا هو ما دعا مجلس الأمن الى تناول المسألة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦ ، والى اصدار مطالبة اجماعية بأن تحترم جنوب افريقيا سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية ، وبألا تستخدم ناميبيا قاعدة لشن العدوان على البلدان المجاورة . علاوة على ذلك ، في غضون السنة نفسها ، ١٩٧٦ ، تحتم على

مجلس الأمن أن يجتمع ثلاث مرات لبيدين جنوب افريقيا . واجتمع مرة أخرى عقب الهجمة الضارية التي شنتها قوات بريتوريا العنصرية على قرية سيالولا الواقعة ٣٠ كيلومترا داخل زامبيا . وقد نجم عن تلك الهجمة مقتل ٢٥ شخصا واصابة ٤٥ آخرين اصابات خطيرة، وقد استخدمت ناميبيا مرة أخرى كقاعدة للعدوان . واجتمع المجلس أخيرا عقب الأعمال القسرية التي قامت بها بريتوريا ضد ليسوتو . ولم يمر عام واحد ، من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ، دون أن يجتمع مجلس الأمن ليس لسبب إلا اذانة أعمال العدوان التي ارتكبت ضد انغولا والدعوة الى وقف تلك الأعمال واحترام سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية ، اضافة الى المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عنها . ان غزوات جنوب افريقيا لم تتوقف أبدا ، وربما نتذكر أنه في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، هجمت وحدة كومانندوس في جنوب افريقيا على مصفاة للنفط في لواندا من البحر ، ولولا رد الفعل السريع لعمال المصفاة لألّمت كارثة رهيبة بسكان لواندا . هل كانت وحدة الكومانندوس تلك تبحث عن اللاجئين الناميبين في لواندا أيضا ؟ ان هذه الحجج لم تعد تضطلي على أحد .

والواقع ان هذا كله ليس الا جزءا من خطة كبيرة تهدف الى زعزعة استقرار جميع البلدان في المنطقة . ففي ١٧ تشرين الاول / اكتوبر الحالي - عشية انعقاد هذه السلسلة من جلسات المجلس - شنت غارات اضافية على أراضي موزامبيق ؛ كما تجابه ليسوتو بشجاعة أعمال عدوان مماثلة ترتكب يوميا ضدها ، في ظل سلبية ولا ميالة المجتمع الدولي .

وقد أعلنت القوات المسلحة لنظام بريتوريا العنصرى منذ بضعة أيام انها ستستخدم مبيدات النباتات على طول الحدود بين ناميبيا المحتلة وأنغولا . ومن الصحيح أن مبيدات النباتات والمواد الكيميائية محظورة في اتفاقات دولية ؛ ومع ذلك ، نجد جنوب افريقيا تواصل بعدم اكتراث استخدامها في المناطق المأهولة بالمدنيين . وفي ضوء هذه الأوضاع يجب أن نتفق على ان للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا كل الحق في الاستناد الى المادة ٥١ من الميثاق ، التي تنص ، من بين ما تنص ، على انه :

" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن نفسها اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء " الأمم المتحدة " وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي . "

وعليه فان على المجتمع الدولي ، وعلى مجلس الأمن في المقام الأول ، المطالبة بأن تضع جنوب افريقيا حدا لأعمال العدوان هذه ، واتخاذ التدابير الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين . واذا كان بمقدور جنوب افريقيا أن تمثل أمام هذا المجلس وتدعي بتمتعها بالتأييد داخل المجتمع الدولي وتتحدى المجلس ذاته ، فلأنها وجدت في مكان آخر ، في منطقة أخرى ، كيف تواصل سياسة توسعية مماثلة ، بفضل نفس التأييد ، الاحتلال غير المشروع وترتكب المذابح وأعمال التخريب دونما قصاص .

لذلك ، ربما يكون من المفيد أن نعمن التفكير في الاستشهاد التالي من  
آرنولد توينبي :

" وللحرب ، مثل الشرور الأخرى ، طريقة خبيثة تتمثل في انها  
لا تبد وانها لا يمكن تحملها الا بعد أن تمسك بشدة بخناق الذي  
يمارسونها بحيث لا يستطيعون التخلص من قبضتها حتى بعد أن يصبح من  
الواضح انها أصبحت مميتة . "

ان التطرف العسكى العنصرى مقضى عليه بالفشل في كل مكان .  
لقد ذكر المتكلم الذى سبقني ، وهو ممثل نيجيريا ، بكيفية فشل المبادرات  
العديدة التي اتخذت بهدف اعتماد جزاءات ضد جنوب افريقيا نتيجة معارضة دول  
معيّنة تتمتع بحق النقض . اني لن أتناول هذا الموضوع ولكني سأكتفي بالقول انه  
يخاض في ناميبيا نضال من أجل التحرر الوطني ، وهذا النضال يتعزز ، وانه سيتكلل  
بالنجاح شئنا أم أبينا . وخارج ناميبيا تبذل محاولات لالقاء تبعة نضالات أخرى  
على نضال التحرر الوطني ذاك لامت اليه بصلة . ان هذا النضال نضالنا وهو بصفة  
خاصة نضال مجلس الأمن ، الذى أعلن أن للشعب الناميبى الحق في الاستقلال وحدد  
الوسائل التي يمكن لذلك الشعب ان يتمتع عن طريقها بذلك الحق في اطار مقبول من  
القرارات والمقررات . ولا بد لمجلس الأمن من أن يعمل على التنفيذ الحرفي لهذه  
القرارات والمقررات . فليتكلم مجلس الأمن بصراحة عن الشرعية ، وعن ظروف اعادة  
التأهيل ، والأهم من كل شيء ، طريقة استعادتها .

ان لمجلس الأمن دورا هاما للاضطلاع به في هذه الاجراءات الواسعة النطاق  
فقراراته كثيرا ما تتجاهل ، وسلطته كثيرا ما تتحدى ، ودوره بصفته الضامن الرئيسي  
للسلم والأمن الدوليين ، يبقى دون تنفيذ ، وان هذا لو استمر لجازف المجلس  
بفقدان مصداقيته وعظمته .

ان ما يتعرض للخطر في ناميبيا هو نفس ما تأسس المجلس من أجله . لقد أعطى الميثاق للمجلس صلاحية اتخاذ أى تدبير ضد بريتوريا من أجل استعادة الشرعية ومن أجل انتصار حكم القانون في ناميبيا .

الرئيس : أشكر ممثل الجزائر على الكلمة الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، سعادة السيد عبد ول ج . كوروما . أدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والى أن يدلي بكلمته .

السيد كوروما (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب ، نيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، عن تقديري لاعطائي هذه الفرصة لأخاطب مجلس الأمن بمناسبة نظره في الحالة الحرجة التي تجابه منظمتنا فيما يتعلق بنايبيا .

وللمرة الثانية في خمسة أشهر يجتمع مجلس الأمن للنظر على وجه التحديد في مسألة ناميبيا . الا أن هذه السلسلة من الجلسات التي يعقدها تأتي في لحظة أزمة عميقة . والحال ليست كذلك بسبب فشل جهود المجتمع الدولي لاقرار الاستقلال الحقيقي لناميبيا بالطرق السلمية نتيجة لتعنت نظام الأقلية العدواني في بريتوريا فقط وانما أيضا بسبب تدهور الوضع الدولي في الجنوب الأفريقي الناجم عن تكرار الهجمات المسلحة وأعمال العدوان وازعجة الاستقرار التي ارتكبتها نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وتجرب سياسة العدوان هذه وراءها امكانية وقوع نزاع أوسع في المنطقة لا يمكن التكهن بعواقبه .

وفي ناميبيا يجرى الآن صراع عسكري سافر وقمع علني . فاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع ما كان ليستمردون مساعدة عشرات الألوف من قوات جنوب افريقيا . وليس بوسع هذا المجلس ان يتجاهل هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين في المنطقة ؛ وليس بوسعنا نحن - الا بتعريض أنفسنا للخطر - أن نظل مكتوفي الأيدي

ازاء هذا الظلم والمعاناة الانسانية . ويجب ألا يغيب عن بالنا كذلك أن تحدى جنوب افريقيا الصارخ لارادة المجتمع الدولي يعد وصمة عار ضارة بمنظمتنا لأنه يشكك في صميم المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة .

وحيث أن لجنة ال ٢٤ تهتدى بولايتها بالعمل على تمكين الشعوب في الأقاليم والبلدان المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقرار فانها تعطي أولوية عالية لمسألة مهمة هي مسألة تصفية استعمار ناميبيا . إذ أدانت اللجنة الخاصة ، في قرار اتخذته قبل حوالي عشرة أيام ، احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي المستمر وقمعها الوحشي للشعب الناميبي وانتهاكها المتواصل لحقوقه الانسانية ، اضافة الى ادانة أعمالها الرامية الى تدمير الهوية الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا ورفضها المتعننت للامثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة .



وقد شجبت اللجنة اى محاولة لتقويض التوافق العالمي في الراى الذى تجسد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وقرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ، التي تشكل اساسا مقبولا لانتقال ناميبيا السلمي الى الاستقلال ، ورفضت المحاولات الدفوية من جانب الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا لاقامة اى ربط او توازى بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكومية الدولية من انغولا . وقد اكدت اللجنة على نحو قاطع ان استمرار مثل هذه المحاولات ليس من شأنه الا ان يعطل عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا وعلى انه يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لانغولا .

وان اذ ادانت اللجنة الخاصة اعمال العدوان المتكررة التي ارتكبتها نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ذات السيادة ، اوصت بان يستجيب مجلس الأمن على نحو ايجابي ، في ضوء التهديد الخطير الذى تشكله اعمال جنوب افريقيا على السلم والأمن الدوليين ، للطالبة الساحقة من جانب المجتمع الدولى بفرض عقوبات الزامية شاملة ضد ذلك البلد وفقا لما جاء في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ذلك بايجاز هو الموقف المبدئى للجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار من هذه المسألة الهامة ، مسألة ناميبيا . ان تحدى جنوب افريقيا المستمر لارادة المجتمع الدولي ، الذى تمثل في الانتهاك السافر الأخير للقانون الدولي ضد موزامبيق المستقلة ذات السيادة انما يؤكد صحة موقف اللجنة هذا الذى يقوم على اقتناعها بأنه من واجب الأمم المتحدة ان تبذل كل ما في وسعها لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . والواقع ان كل ما حدث خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتماد مجلس الأمن بالا جماع للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، يكشف سياسة ثابتة متعمدة للخداع والتعطيل - او في الواقع ، سياسة دجل واحتيال . فقد كشفت كل هذه المناورات بجلاء النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا ، وهي كسب الوقت تحت قناع المفاوضات لتدعيم سيطرتها على الاقليم بواسطة نظام عميل ، ولحرمان شعب ناميبيا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . لقد اتسم مسلك جنوب افريقيا طوال الوقت بعدم

المرونة وبالمواجهة وخرق الوعود واصدار التاكيدات الباطلة والمخادعة التامة . ان التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٧٨ تشكل دليلا كافيا على ان جنوب افريقيا ليست مستعدة عن طيب خاطر - واكرر عن طيب خاطر - لمنح شعب ناميبيا حقه في الحرية الحقيقية والاستقلال .

ولقد تصرفت قيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، طوال المفاوضات التي تلت ، بحنكة سياسية بالغة وكرامة ، وتجلى ذلك في رغبتها الصادقة والتزامها الراسخ بتحقيق تنفيذ سريع وتام لخطة الأمم المتحدة . وتتقدم اللجنة الخاصة بالشأن الحار لقيادة سوابو لما أبدته من روح المواءمة والصبر والتجاوب . وفي نفس السياق ، تشيد اللجنة الخاصة بصفة خاصة بزعماء دول خط المواجهة للدور الحاسم الذي قاموا به طوال الوقت ، لدعم قضية شعب ناميبيا .

ويعلن الأمين العام في تقريره للمجلس أن مشاوراته الأخيرة :

" فيما يتعلق بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . . . قد أدت الى حل كل المسائل المتعلقة تقريبا" . ( S/15943 ، الفقرة ٢٤ )

ويضيف الى ذلك قوله :

" والواقع اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الان من بلوغ الصورة

النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " . ( المرجع نفسه )

واذ أعرب عن تقدير اللجنة الخاصة لجهوده الدعوية ، أود أن أعرب عن أملنا في ان يتمكن الأمين العام الان من التحرك قدما بسرعة بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) بالنسبة لاقليم ناميبيا الدولي .

الرئيس : المتكلم التالي هو الرئيس بالوكالة للجنة الخاصة لمناهضة

الفصل العنصرى ، السيد أوداف ديوبات ، الذى وجه المجلس اليه الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلى المؤقت .

وأدعوه للجلوس الى طاولة المجلس للاطلاع ببيانه .

السيد بات (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعالج اللجنة الخاصة  
 لعناضة الفصل العنصرى منذ تشكيلها عام ١٩٦٣ ، مسألة الفصل العنصرى في جنوب  
 افريقيا والاثار المترتبة في المنطقة على السياسات العنصرية لذلك البلد . ويعالج  
 مجلس الأمن نفسه هذه القضية منذ عام ١٩٦٠ . وقد اصدر كل من مجلس الأمن  
 والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٦ ، عند ما انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا  
 على ناميبيا ، العديد من القرارات التي تعلن ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير  
 مشروع وتطالبها بالانسحاب . ولقد واصل نظام جنوب افريقيا ، في تجاهل تام لكل  
 هذه القرارات ، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذان  
 ينصان على اجراء انتخابات عامة ومنح تقرير المصير لشعب ناميبيا ، احتلاله غير  
 المشروع للاقليم وهو يحول دون اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الصدد .  
 وكما هو معروف ، عقد الأمين العام مناقشات في كاب تاون في اب/اغسطس  
 الأخير مع نظام جنوب افريقيا ، ما كان منها الا أن كشفت عن مجيء نظام الاقليــــــــة  
 العنصرى بمزيد من الذرائع لاطالة المشاورات ، وانكار حق تقرير المصير على شعب  
 ناميبيا . ان نظام الفصل العنصرى يطالب الآن بالانسحاب القوات الكوبية من انغولا  
 كشرط مسبق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو قرار كان ذلك النظام  
 قد قبله بنفسه .

ومما يعسف له أن نظام جنوب افريقيا يجد لطلبه الجديد الغرب دعما من  
 الولايات المتحدة يتمثل في سياسات الربط والتوازي و" الوصل البناء " . وقد أعرب  
 باقي العالم عن فزعها ازاء ما يسمى بالربط الذى يجعل استقلال الاقليم اسير المصالح  
 أو المطالب الاستراتيجية والاقتصادية لبلدان معينة .

وقادت اللجنة الخاصة في أوائل هذا العام بعثة لتقصي الحقائق في الجنوب  
 الافريقي ، حيث تحققت من ان اعمال العدوان والجهود الأخرى الرامية لزعزعة الاستقرار  
 في المنطقة قد ازدادت بطريقة ملحوظة في السنوات الأخيرة . وفي الاسبوع الماضي ،  
 هاجمت جنوب افريقيا مكتب المؤتمر الوطنى الافريقي في موزامبيق ، مما أسفر عن عدد

من القتلى والجرحى . ومنذ ١٠ ايام فقط ، قامت جنوب افريقيا باستعراض لقدرتها العسكرية في عرض عسكري ضخم في بريتوريا . وقد توسعت مؤخرا في صادراتها من العتاد العسكري بالاضافة الى تعزيزها نظام الاستدعاء للخدمة العسكرية فيها . وعمدت بصورة متزايدة الى صبغ المجتمع الأبيض بجنوب افريقيا بالصبغة العسكرية .

وفضلا عن ذلك ، افتتحت جنوب افريقيا مؤخرا طريقا جديدا للأغراض العسكرية في الجزء الشمالي من البلاد بالقرب من حدودها مع زيمبابوي وبوتسوانا ، وهو طريق يمكن أن يستخدم ايضا كمبر لهبوط الطائرات الحربية . ويقال انه من المزمع افتتاح طرق أخرى من نفس النوع في انحاء اخرى من البلاد .

وفي ناميبيا ، يجري استخدام حوالي ٥٠ قاعدة عسكرية وأكثر من ١٠٠٠٠ من الجنود المنتمين الى جنوب افريقيا أو الخاضعين لسيطرتها لقمع كفاح التحرر ، وارتكاب أعمال العدوان ضد أنغولا وزامبيا . والواقع ان أجزاء كبيرة من اقليم أنغولا أصبحت تحت احتلال جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك ، وحسب التقارير الاخيرة ، فان جنود ناميبيا وشرطتها ارتكبوا اعمالا وحشية لا تحصى ضد السكان المدنيين .

وأخيرا ، ضغطت جنوب افريقيا على ليسوتو بوحشية وسببت الكثير من الآلام لمواطنيها ولاقتصادها . وطلبت أن تعيد ليسوتو اللاجئين من جنوب افريقيا اليها بحجة مزعومة وهي أنهم يشكلون خطرا على أمن جنوب افريقيا ، وقد اضطرت ليسوتو الى ان تناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاقناع جنوب افريقيا بأن تكف عن هذه المطالب غير الانسانية . وبينما يعتمز نظام جنوب افريقيا في ناميبيا أن يفرض "تسوية داخلية" من خلال ما يسمى بمجلس الدولة ، وذلك بالتجاهل التام للأمم المتحدة والرأى العام العالمي ، فانه يشير في جنوب افريقيا نفسها تطاحنا أهليا نتيجة تغييرات دستورية يدعي بأنها اصلاحات دستورية . ان هذه الاصلاحات المزيفة التي صدرت عن برلمان ليس له صفة التمثيل ، سوف تطرح في استفتاء يوم ٢ تشرين الثاني /نوفمبر المقبل ، أى بعد حوالي عشرة ايام ، وذلك على البيض وحدهم .

وبايجاز ، فان التغييرات الدستورية تعتمز اعطاء تمثيل محدود للطنونين والهنود في برلمان يقسم عنصريا ، وتستبعد الافريقيين الذين يكونون ٧٢ في المائة من سكان البلاد . والهدف الأساسي هو تجسيد التفرقة العنصرية في الدستور ، وصيانة حكم الأقلية البيضاء ، وتأييد الفصل العنصرى .

ولا يبدو أن نظام جنوب افريقيا ينوى انها الفصل العنصرى أو الانسحاب من ناميبيا بطريقة سلمية ، بل على العكس ، فهو يصر على الحلول العسكرية للمحافظة على حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا . وحتى عطية أتحاذ القرار السياسي على أرقى مستوى في جنوب افريقيا فانها تجرى مؤخرا على أساس عسكري الى حد كبير . وبالفعل فقد خلصت دراسات أخيرة الى أن الاعتبارات العسكرية أصبحت أساس اتحاذ القرار السياسي ، وأن المجلس الداخلي المشكل من القادة العسكريين المقربين الى رئيس الوزراء هو الذى يصدر القرارات السياسية بدلا من مجلس الوزراء . ان نظام الفصل العنصرى ، ان يواجه أزمات متزايدة في عقرو داره يحاول أن يوسع النزاع في المنطقة كلها .

ولاشك أن الحالة التي تخلقها جنوب افريقيا في المنطقة تشكل تهديدا وخرقا للسلم والأمن الدوليين . ولأن تقرير المصير ، وتصفية الاستعمار في ناميبيا ، والانتقال السلمى الى حكم الأغلبية في جنوب افريقيا ، هذه الأمور جميعها يعرقلها نظام جنوب افريقيا

المتعنت ، الذي فقد كل شرعيته ، فان الأمم المتحدة ليس لديها أي بديل الا فرض  
الجزاءات الالزامية الشاملة ضد ذلك النظام المتفطرس غير المشروع . في بداية هذا العام ،  
اعتمد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال اعلانا وبرنامج عمل  
بشأن ناميبيا . واللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى مقتنعة بأن هذا الاعلان المذكور  
وبرنامج العمل يجب تنفيذهما دون تأخير .

ولهذا ، فاننا نحث بقوة مجلس الأمن على أن يرفض ما يسمى " بالربط " أو " التوازي " ،  
ويفرض الجزاءات الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ويعزز حظر  
الأسلحة القائم ، حتى يجبرها على الانسحاب من ناميبيا ، واقامة حكم الأغلبية في جنوب  
افريقيا .

ان اللجنة الخاصة ترفض بحزم جميع المناورات والمحاولات الرامية الى ارجاء استقلال  
ناميبيا . وهي تعلن في تقريرها الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ومجلس الأمن ،  
بين أمور أخرى ، أن : " المحاولات المستمرة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا  
لاقامة ما يسمى بالربط أو التوازي بين استقلال ناميبيا وأية موضوعات خارجة عن هذه المسألة ،  
وبصفة خاصة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، تمثل استهانة بقرارات مجلس الأمن . ان  
ما يسمى بالربط أو التوازي قد رفضته بحزم منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومحافل  
الأمم المتحدة المتعددة ، بما في ذلك الجمعية العامة نفسها ، ووصفت بأنها محاولة  
لتأجيل عطية تصفية الاستعمار في ناميبيا وتدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا " .  
وبينما نتعهد بتضامن اللجنة الخاصة مع شعب ناميبيا المكافح الباسل وحركة تحريره  
الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أهنيء مجلس ناميبيا ، وهو السلطة  
الادارية المشروعة لناميبيا ، لجهوده الدؤوبة نحو استقلال وحرية ناميبيا وشعبها .

السيد اومبا دي لوتيت (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس

أود في البداية أن أظلم بواجب يسعدني ألا وهو تقديم تهاني وفدى لكم بمناسبة توليكم  
رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول / اكتوبر . لقد أوضح الكثير من المتحدثين قبلي  
خبرتمكم الطويلة ومهارتمكم كدبلوماسي ، اللتين تعدان خير ضمان لنجاح أعمالنا . ويضم  
وفدى صوتته الى كل هذه الأصوات ، ويتمنى لكم النجاح الكامل في مهمتكم الهامة والحساسة .

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد نويل سينكلير ، سفير غيانا ، الذى تولى بكفاءة ومهارة بالفتين ادارة أعمال مجلس الأمن فى شهر ايلول / سبتمبر ، وهو الشهر الذى كان ساخنا ومشحونا بالأحداث .

فى شهر آيار / مايو من هذا العام اعتمد أعضاء المجلس بالاجماع القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) . وبعد أن أكدوا فى هذا القرار من جديد أن منظمة الأمم المتحدة هى التى تتحمل المسؤولية الوحيدة ازايا ناميبيا وكرروا أن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لا يزال الأساس الوحيد لاجاد تسوية لمشكلة ناميبيا ، دعا القرار أيضا جنوب افريقيا الى التعاون مع الأمين العام من أجل التعجيل بتحقيق استقلال ناميبيا . ولتوضيح مدى الالاح والأهمية الخاصة التى يعلقها مجلس الأمن على حل المشكلة الناميبية ، دعا أمين عام الأمم المتحدة ليقدم تقريرا عن تطور هذه المسألة فى موعد لا يتجاوز ٣١ آب / أغسطس .

ويود وفدى هنا أن يفتنم هذه الفرصة ليشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، للطريقة الممتازة التى أدى بها مهمته فى هذا الصدد . انه لم يكف باجـراء الاتصالات من مكتبه فى الطابق الثامن والثلاثين ، بل انتقل الى خط المواجهة ، ودخل الى عرين الأسد ، سواء كان ذلك فى بريتوريا أو ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، فانه كدبلوماسى بارع ويعمل فى خدمة الأمم المتحدة بأمانة واخلاص ، استطاع أن يتجنب السقوط فى الشرك التى نصبتها له جنوب افريقيا حتى تجعله يحيد عن ولايته . وكما حدث فى شهر آيار / مايو ، فان التقرير الذى قدمه لنا يستحق الاشادة بسبب وضوحه ودقته وحيدته الى حد أن جنوب افريقيا ذاتها لم تستطع أن تعترض عليه ، وهى التى ظلت عبر السنوات تتهم الأمم المتحدة بالتحيز وعدم الحياد .

بعد اعتماد القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) ، فان الأعضاء الافريقيين وغير النحازين فى مجلس الأمن ومعهم الغالبية العظمى من الشعوب المحبة للسلم والحرية ، تولد لديهم الأمل فى أنه فى هذا الوقت على الأقل سوف ترتفع جنوب افريقيا الى مستوى مسؤوليتها التاريخية وتستجيب لصوت العقل . وبعبارة أخرى ، فقد راودهم الأمل ، دون أن يصدقوه فى الواقع بأن جنوب افريقيا سوف تقوم بتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) دون مطالة أكثر من ذلك . ولم يكن هذا الا مجرد وهم .

وبطبيعة الحال ، أعلنت جنوب افريقيا أن جميع المشاكل تم حلها وأنها لم تعد  
تعرض على استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، ما هي قيمة هذا التأكيد عندما يقترن بشرط يجعله  
يرقى من الناحية العملية الى الرفض : وهو انسحاب كل القوات الكوبية من أنغولا ؟ لا يحتاج  
المرء الى الكثير من الفطنة ليدرك أن ذلك الشرط لم يكن الا ذريعة . وفي الواقع ، كما  
تأكد دائما ، فان هذه المسألة أولا وقبل كل شيء لا صلة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأكثر  
من ذلك ، أن القوات الكوبية توجد في أنغولا ، البلد ذي السيادة ، بناء على طلب  
سلطات ذلك البلد .



وعلاوة على ذلك ، فان القوات الكوبية لا تحتل ناميبيا أو جنوب افريقيا . على العكس من ذلك ، ان جنوب افريقيا هي التي تعتدى باستمرار على جمهورية أنغولا الشعبية وتحتل اقليمها . كذلك ، كما أعلن أمثلا أنغولا وتزانيا ، بدأت أول هجمات جنوب افريقيا ضد أنغولا قبل وصول القوات الكوبية الى أنغولا . وبصورة مماثلة ، لأننا نرى جنوب افريقيا ترتكب أعمالا عدوانية ضد ليسوتو . ولم يكن الغرض محاربة القوات الكوبية على أرضها .

ومهما يكن من أمر ، اذا كانت بعض الأوهام لا تزال لدينا ازاء نوايا جنوب افريقيا ، فان البيان الأخير الذى أدلى به مثلها يوم الخميس ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر أمام هذا المجلس فيه ما يكفي لتبديد هذه الأوهام . ان ما شهدناه في هذا البيان هو نفس التعنت ونفس الصلف ونفس التهديدات ونفس التعدى ونفس عدم اللين . وفي رأى جنوب افريقيا أن أى بيان لا يتفق مع أهوائها يعتبر غير مسؤول .

وفي معرض المناقشة التي تمت في ايار/مايو في مجلس الأمن بشأن الموضوع نفسه ذكرت جنوب افريقيا ان جميع أعضاء مجلس الأمن ، بل جميع أعضاء الأمم المتحدة ، خارجون على النظام .

وأخيرا ، اذ نأخذ في الاعتبار كل ما نعرفه عن الحسالة ، أو أن أؤكد أننا بتعاملنا مع جنوب افريقيا ، كما نفعل حاليا ، فاننا نضيع وقتنا لأننا لا نفهم لغتها ومن الجلي اننا لا نتفق معها .

والدليل على ذلك هو أن الأمم المتحدة عند ما تؤكد أنها ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، تدعي جنوب افريقيا ، على النقيض من ذلك ، انها لا تزال تتمتع بجميع الحقوق في الاقليم . انها لا تعترف بعبارة " انها الاستعمار " ، وهي على أية حال لا تقيم وزنا للأمم المتحدة . ان لفريق الاتصال وحده دون سواه قيمة في نظرها .

ثانيا ، عند ما نؤكد أن جنوب افريقيا كانت على خطأ لعدم منحها الاستقلال لنايبيا ، نجدها تعلن أمام هذا المجلس أنها ليست معزولة وأنها في الواقع تحظى بتأييد الأصدقاء .

ثالثا ، بالنسبة للأمم المتحدة ، فان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هي الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، بينما تزعم جنوب افريقيا ان سوابو لا تتعدى كونها منظمة ارامية .

رابعا ، تزعم جنوب افريقيا أيضا أن من حقها معرفة من يشنون حملات دعائية معادية لها في البلدان الافريقية المجاورة المستقلة ومن ثم تدويرهم . ووفقا لهذا المنطق ، فان جنوب افريقيا التي أعلنت عن عدائها لبعض الدول لا بد ان تهاجمها هذه الدول وذلك من قبيل الدفاع عن النفس .

ولكن من هو الارهابي هنا في النهاية ؟ أليست هي جنوب افريقيا التي تحتل بصورة غير شرعية اقليما ليس اقليمها ؟ ومن هم الذين لهم حق الدفاع المشروع عن النفس ؟ بالتأكيد ، هم سكان ناميبيا الذين يسقطون شهداء بسبب عدوان بلد ليس لديه وازع اخلاقي أو قانوني .

وفي رأى وفد بلادى ، ان الطريقة الحالية التي يتم بها تناول مشكلة ناميبيا هي طريقة خاطئة وتنطوي على تناقض من جانبنا ، لأن وضع جنوب افريقيا في ناميبيا يشبه وضع اللص والمغتصب والارهابي الذي يحتجز الرهائن . ولا يمكن أن تسفّر المفاوضات الآن عن أية نتائج . وربما من المفهوم أننا فقراء وعزل وقد تهزمتنا جنوب افريقيا ، بيد أنه من الصعب علينا أن نتصور كيف يمكن لهذا العدد الكبير من الدول بالإضافة الى الدولتين العظميين الرئيسيتين الممثلتين في مجلس الأمن ، أن تقبل هذا التحدى . وحتى الذين لا يزالون يؤيدون جنوب افريقيا في جنونها ينبغي لهم التنازل عن هذا الحليف الذى هو مصدر احراج كبير لهم ولا يجلب لهم الا الخطر .

لكن الشيء الملح هنا ، لتحاشي أى لبس ، هو أن يرفض مجلس الأمن رفضا قاطعا ما يسمى بالربط الذى يدعيه بعض الناس بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا .

واذا ما اتبعنا هذا النهج ، فانه ما من شيء يمكن أن يمنع جنوب افريقيا غدا من أن تطلب من الدول الافريقية أو من الأمم المتحدة عدم الاعتراف بسوابو أو بالمؤتمر

الوطني الافريقي أو ببساطة أن تطلب تلاشيها . وبما أن جنوب افريقيا لا تؤمن الا بفريق الاتصال الذى أخذ على نفسه عهدا باقناع سلطات بريتوريا ، لذا فان البلدان المنتمية لهذا الفريق قد فقدت ماء الوجه . ولكن لا يمكننا أن نشك في أن هـذه البلدان ، الأعضاء في فريق الاتصال ، لا تزال غيوره على شرفها ومصداقيتها اللذين تلطخا بسبب سوء نية حليفها الذى جعلها عاجزة عن الدفاع عن نفسها .

ويتعين على مجلس الأمن أن يضع جنوب افريقيا وفريق الاتصال أمام مسؤوليتهم . ونتجراً هنا على القول أنه ينبغي تطبيق تدابير التنفيذ الالزامية الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن مجلس الأمن منقسم على نفسه . ولا توجد لديه الجرأة أو الشجاعة على أن يدين الأعمال العدوانية وأعمال القوة ، وبصورة عامـة ، انتهاكات القانون العام ولا يوجد لديه بعد النظر في أن يقوم بذلك . وهكذا فاننا اذا لجأنا الى هذا الطريق فاننا لا نكون الا منغمسين في تعليل النفس بالآمال الكاذبة حتى بافتراض أن قرارا بذلك سوف يتخذ .

ان جميع ضحايا الحرب في الشرق الأوسط ولبنان وتشاد وافغانستان وضحايا طائرة البوينغ التابعة لكوريا الجنوبية وضحايا الحرب في ناميبيا وجنوب شرقي آسيا وأنغولا هم من الجنس البشرى الذى ننتمي اليه .

من المسؤول عن كل ذلك ؟ نحن ، جميع أعضاء مجلس الأمن . ولهذا فاني لا أجيب على السؤال ، بيد أنني أود طرح هذا السؤال على جميع الأعضاء هنا . والأمر المؤكد هو أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته اذا ما أراد الحفاظ على مصداقيته .

الرئيس : أشكر ممثل زائير على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي

وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كينيا ، وأدعوه الآن الى أن

يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد وابوغ (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن أعرب

عن شكرى لكم ، السيد الرئيس ، ولأعضاء المجلس الآخرين لاعطاء وفد بلادى فرصة الاشتراك في هذه المناقشة الهامة لمسألة ناميبيا .

ثانيا ، أود أن أهنتكم ، سيدي ، على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن الرفيع ، عن شهر تشرين الأول / اكتوبر الجارى . ولا يساورنا أدنى شك في أنكم ، بفضل قيادتكم المقترنة بمهارتكم الدبلوماسية ، سوف تجعلون هذه المناقشة تسفر عن نتائج مثمرة تحقق خطوة هامة صوب استقلال ناميبيا .

وبصورة مماثلة ، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أشيد ، عن طريقكم ، بسلفكم السفير سينكلير .

هذه هي المرة الثانية التي نجتمع فيها هذا العام لبحث مسألة ناميبيا . فقد اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في شهر ايار / مايو من هذا العام لبحث مسألة ناميبيا . ومن ثم اتخذ المجلس القرار ٥٣٢ ( ١٩٨٢ ) الذي أدان فيه استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وعهد فيه الى الأمين العام اجراء مشاورات مع الأطراف المعنية وذلك لضمان التنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

لقد حصلنا خلال الثماني والثلاثين سنة ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، على سجلات كبيرة من التاريخ المحزن لاحتلال جنوب افريقيا الوحشي لنايبيا ، والادارة القمعية التي أنشأتها للحفاظ على احتلالها غير الشرعي لنايبيا . وليس في نيتنا ، في هذه المناقشة ، أن نخوض في تاريخ عدوان جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي . ان السجلات واضحة ، ولا نرى حاجة الى الخوض في هذه النقطة . فحتى أصدقاؤنا جنوب افريقيا وحلفاؤها الطبيعيون يتفقون معنا بشأن هذا التاريخ المحزن من الأحداث التي ارتكبتها النظام العنصرى . اننا لم نأت اليوم الى هنا لنقرأ صحف هذا التاريخ المحزن للاحتلال غير الشرعي والوحشي لنايبيا ، ولكن جئنا لننظر في سبب عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) حتى الآن ، وفي مسار الحركة الذى ينبغى على المجتمع الدولي أن يتبعه لينفذ ولاية مجلس الأمن .

لقد انقضت خمس سنوات على اعتماد مجلس الأمن لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وفي ذلك الوقت ، شاركنا الشعور العام بالتفاؤل بشأن استقلال ناميبيا ، الذى اعتقدنا أنه كان قاب قوسين أو أدنى ولكن مما يثير خوفنا وجزعنا أنه خلال السنوات الخمس التي انقضت على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) شهدنا توترا وعدم استقرار خطيرين في المنطقة ، كانا نتيجة لاستمرار جنوب افريقيا في استخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لأعمالها العدوانية ضد الدول المستقلة المجاورة ولزعزعة استقرارها .

وكما ذكرت سابقا في بياني ، لقد جئنا الى مجلس الأمن لهدف واحد ، هو تنفيذ خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا ، المنصوص عليها في قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . لقد اتفقنا جميعا على أن خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا ستظل الأساس الوحيد لانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال . ومنذ اعتماد هذه الخطة فان افريقيا تنتظر بفاغ الصبر مع بقية العالم ، تنفيذ هذه الخطة .

لقد قال لنا المقربون الى جنوب افريقيا والذين عرضوا التفاوض باسمها ، أنها كانت على استعداد لقبول تنفيذ الخطة . ومن جانبنا ، لم تكن لدينا أية أوهام بشأن

اخلاص جنوب افريقيا في هذه المفاوضات . ان افريقيا ، بالاشتراك مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لديها شكوك خطيرة فيما يتعلق باخلاص جنوب افريقيا في هذه المفاوضات كلها . وقد ثبتت صحة مخاوفنا وخشيتنا في الصيف الماضي : لقد ظننا أن البلدان الخمس الأعضاء في فريق الاتصال الغربي أقنعت جنوب افريقيا على قبول خطة الأمم المتحدة ؛ وازدادت آمالنا وتوقعاتنا بأنه سيتمكن ، بعد انتظار طويل ، البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ولكننا لم ندهش على الاطلاق عندما بدأنا نتلقى بعد ما يسمى بالمفاوضات مع جنوب افريقيا مباشرة ، معلومات تختلف عما حاولت البلدان الأعضاء في فريق الاتصال الغربي افهامنا . فأصبح واضحا حينئذ ، كما كان واضحا من قبل ، أن جنوب افريقيا كانت تلعب لعبتها المعتادة ، لعبة المناورات التسوية . وبدلا من تنفيذ قرار مجلس الأمن ، تقدمت جنوب افريقيا الآن بطلب ، غير مقبول ولا صلة له بالموضوع وغير واقعي ، الى دولة مستقلة هي أنغولا .

وجدير بالذكر في هذه المرحلة ان افريقيا رحبت بالمبادرات التي قدمتها الدول الغربية الخمس في مفاوضاتها مع جنوب افريقيا . ولكن نود أن نؤكد أنه ينبغي للذين اضطلعوا بمسؤولية التفاوض مع جنوب افريقيا ، وحصلوا على تعاون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أن يقوموا بعملهم دون رياء وأن يتوقفوا عن ارسال معلومات متعارضة ومشوشة الى جنوب افريقيا .

لقد أكد الأمين العام في تقريره الأخير الوارد في الوثيقة S/15943 ، المؤرخة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، المقدم عملا بالقرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، ان جميع المسائل المتعلقة ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حسمها . وأوضح في التقرير نفسه لنظام بريتوريا أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يتضمن المسألة التي لا صلة لها بالموضوع والغريبة عنه — ألا وهي الربط بين سحب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا .

لقد حددت خطة استقلال ناميبيا بشكل واضح في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا تحتاج هذه الخطة الى أي تعديل أو أية شروط أخرى . ولذلك فاننا

لا نستطيع قبول ، ولن نقبل ، أية فكرة تربط بين تنفيذ هذه الخطط والشؤون الداخلية لأنغولا ، ان شعب ناميبيا يكافح من أجل تقرير مصيره وتحرير بلاده . وشعب أنغولا يكافح للحفاظ على السلامة الإقليمية لبلاده ضد عدوان جنوب افريقيا الوحشي . وعلينا أن نسلم بحق أنغولا في أن تطلب المساعدة عندما تشعر بالحاجة اليها .

لقد شهد هذا المجلس مؤخرا صلفا شريرا أبداه ممثل النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، الذى ادعى أن ربط انسحاب القوات الكوبية واستقلال ناميبيا يحظى بتأييد المجتمع الدولى . هذا كلام لا يقبله العقل . أى مجتمع دولى تشير اليه جنوب افريقيا؟ انه بالتأكيد ليس المجتمع الدولى الذى نعرفه نحن ، ربما كانت جنوب افريقيا عضوا في مجتمع آخر لا نعرفه .

ان شعب كينيا على معرفة تامة بهذه التهديدات والارهابات . ففي كفاحنا من أجل الاستقلال كنا نهدد باستمرار بمثل هذه الطريقة من أقلية عنصرية حاولت أن تعوق استقلالنا . وفي الحقيقة ، عندما حصلنا على استقلالنا فر بعض أعضاء هذه المجموعة العنصرية الى جنوب افريقيا . ومثل هذه التهديدات لن توقف شعب ناميبيا عن الكفاح من أجل استقلاله .

اننا نقول لممثل النظام العنصرى ان هذا النظام ليس له أية ولاية للتحديث باسم شعب ناميبيا . وليس من حق النظام العنصرى أن يقرر من هم أصدقاؤنا ناميبيا . ان شعب ناميبيا سيقدر باختياره الحر من هم أصدقاؤه ، الذين لا يمكنهم أن يقبلوا هذه الدعاية الايديولوجية الرخيصة التي تدعي بأن وجود القوات الكوبية في أنغولا يمثل أحد العناصر التي تؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة .

ونحن نعرف جميعا أن العامل الذى يؤدى الى زعزعة الاستقرار فى الجنوب الأفريقي هو نظام الفصل العنصرى . ان هذا النظام العنصرى مصدر كل الاضطراب السياسى الذى تشهده المنطقة . واذ ما كان للاستقرار السياسى أن يسود المنطقة فلا بد من تغيير هذا النظام وكل ما يمثله .

من الذى يهاجم موزامبيق وانغولا وليسوتو وزامبيا ووتسوانا ؟ ومن الذى يحتل ناميبيا بشكل غير شرعى ؟ من الذى يقمع ويضطهد أكثر من ٢٤ مليوناً من الأفارقة فى جنوب افريقيا ؟ بالطبع ليست القوات الكمية الموجودة فى انغولا . انه النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . ونحن نكرر : ان هذا النظام هو مصدر معظم الاضطراب السياسى فى الجنوب الأفريقي .

ان المجتمع الدولى يواجه تحديا خطيرا ، وينبغى له ان يتصدى لهذا التحدى بشكل قاطع . وينبغى لمجلس الأمن أن يتحرك وأن يعتمد قرارا يرفض اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل غريبة عنه ولا تتصل به ولا تتسق والقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وغيره من مقررات مجلس الأمن بشأن ناميبيا . ولصالح جنوب افريقيا ، فعلى مجلس الأمن أن يؤكد مرة أخرى أن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى يحدد خطة الأمم المتحدة لناميبيا لا يزال هو الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا .

وفى نفس القرار ، ينبغى لمجلس الأمن أن يحدد تاريخا لبدء تنفيذ خطط مجلس الأمن ، وان يطلب الى جنوب افريقيا التعاون فى تنفيذ خطط الأمم المتحدة المنصوص عليها فى القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وفى حالة عدم تعاون جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطط ، فعلى المجلس أن يجتمع للنظر فى التدابير الضرورية التى ينبغى اتخاذها ضد جنوب افريقيا . وعندئذ لن يبقى أى شك لدى اية دولة فى صحة مطالبة المجتمع الدولى بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق منظمنا ضد جنوب افريقيا . وأوضح اننا فيما يتعلق باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا نقرب من نهاية الطريق . فالوضع خطير للغاية والحاجة أصبحت ماسة الى ايجاد حل له .



وقبل ان أختتم كلمتي ينبغي ان أقول أن ما يشجع جنوب افريقيا في سوء سلوكها وصلفها وتحديدها لقرارات مجلس الأمن هو العلاقة الخاصة التي تربطها ببعض البلدان الغربية . ان مطالبة جنوب افريقيا بانسحاب القوات الكمية من انغولا تحظى بتأييد وتشجيع بعض الدول التي تتفاوض باسم جنوب افريقيا . وبالرغم من قرار مجلس الأمن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) الذي يفرض حظرا عسكريا ضد جنوب افريقيا ، فاننا نقرأ في صحف موثوق بها عن أنباء بشأن تعاون عسكري بين جنوب افريقيا والبلدان الغربية ، والأدهى من ذلك ان هناك تعاوننا في المجال النووي .

ونحن نحث تلك البلدان بكل قوة على الا تشجع جنوب افريقيا بأى شكل من الأشكال ، وعلى ان تستخدم نفوذها لحث جنوب افريقيا على الامتثال لقرار مجلس الأمن ، وعلى الا تحاول باستخدام حق النقض ، ان تحمي جنوب افريقيا في عدم امتثالها لقرارات هذه الهيئة ومقرراتها .

الرئيس : أشكر ممثل كينيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها

الي . وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس . نظرا لتأخر الوقت فاني اعتزم رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة القادمة للمجلس لمواصلة النظر في البند المطروح على جدول اعماله في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥